الباب الثالث
المرأة الريفية

ويضم الموضوعات التالية:

- **المرأة الريفية أمس واليوم**
- **المرأة والتنشئة الاجتماعية الريفية**
- **استراتيجية تنمية المرأة ومحاورها**
- **المرأة الريفية أكثر إنتاجاً**
- **استراتيجية الزراعة المصرية للتنمية**
- **المرأة الريفية بين التهميش والتمكين**
- **تنمية المرأة وسياسات تحقيق الأهداف**

المرأة الريفية في مصر أمس واليوم

تعد حضارة مصر القديمة من أقدم الحضارات الكبيرة المستقرة ذات القيم الراسخة وذلك منذ اكتمال الوحدة السياسية والاجتماعية الكبيرة للمجتمع المصرى القديم فى أواخر الألف الرابع قبل الميلاد، وكانت الأسرة المصرية القديمة تتفق آراؤها تماما مع آرائنا فلا شي ء فيها من أفريقيا البدائية وتختلف عاداتها عن العادات الشرقية وكانت الوحدة الاجتماعية العادية هى الأسرة الصغيرة المستقلة وتتكون من الوالدين ومن أطفال تحت رعايتهم وقد تنوعت عوامل الاستقرار الأسرى بتنوع الظروف الثقافية والاجتماعية وكان من أكثرها فاعلية نوع من التوازن السوى الذى عدلت به القيم المتوارثة بين أوضاع الزوجين فى الأسرة وقد أباح المجتمع المصرى القديم نشاط المرأة فى ما ناسبها من مجالات الحياة الخاصة والعامة وشئونها المدنية والدينية وفى ما ناسب قيمه هو وتقاليده ومعتقداته إلى جانب دورها الرئيسى فى رعاية بيتها وزوجها وتربية صغارها كما أتاح لها من صور المساواة أو العدالة الاجتماعية ما تميزت به عن أوضاع الإناث فى كثير من المجتمعات القديمة الأخرى المعاصرة لها فى الشرق والغرب على حد سواء وقد بلغ الأمر بكاتب اغريقى أن رد مكانة المرأة فى مصر القديمة إلى إرادة دينية قديمة ونسب إلى المعبودة إسه إيزيس فى سياق مديحه لها أنها هى التى جعلت أهمية المرأة معادلة لأهمية الرجل،وعلى هذا فإن التاريخ الإنسانى يشهد للمرأة المصرية القديمة مشاركتها للرجل فى بناء أول ثقافة إنسانية عرفها التاريخ وأثرت بشكل مباشر على تطور البشرية إلا أن مكانة هذه المرأة ودورها فى بناء مجتمعها قد تأثر سلبياً بعد الاحتلال الأجنبى لمصر كما أدى إلى تخلفها تبعا للتخلف الذى عانت منه البلاد.

وعن الموقف الحالي للمرأة الريفية فالمرأة الريفية هي المرأة التي تسكن في قري الريف وتشتغل بالزراعة أو يشتغل زوجها أو عدد من أفراد أسرتها بالزراعة وتلعب المرأة الريفية علي مستوي العالم كله دوراً رئيسياً في الزراعة والتنمية الريفية ومع هذا فان المرأة الريفية وبالذات في البلاد النامية هي اقل الفئات التي تستفيد من النمو الاقتصادي ومن عمليات التنمية، ولازالت كلمة فلاح تعني الرجل عند واضعي السياسات ومخططي التنمية وقد ذكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ١٩٩٥ أن النساء يمثلن ٧٠٪ من الفقراء في العالم وثلثي الأمية فيه كما أنهن يشغلن ١٤٪ فقط من الوظائف الإدارية، ١٠٪ من المقاعد البرلمانية، ٦٪ من وظائف الوزراء.

وتعاني المرأة من الجوع وسوء التغذية أكثر من غيرها علي الرغم من أنها تسهم أكثر من غيرها في التخفيف منهما فهي تزرع نسبة كبيرة من الأغذية المخصصة للاستهلاك المحلي وعندما يتوافر لها الدخل تكون أكثر ميلاً من الرجل إلي إنفاق قسم كبير منه علي تغذية الأسرة غير أن الظروف تأخذ بخناق المرأة فان هي أنفقت الساعات الطوال في إنتاج المحاصيل النقدية انخفض الوقت الذي يمكن أن تخصصه لأسرتها والسهر علي تربية الأطفال والرعاية الصحية وتأتي الهجرات والحروب كي تزيد المشكلة تعقيداً وتسهم في زيادة مشكلة تأنيث الفقر ففي حين ترتفع أعداد الأسر الريفية التي ترعاها المرأة تظل المرأة محرومة من الأرض والقروض والتكنولوجيا وخدمات الإرشاد علي الرغم من أن المرأة تمثل جانباً كبيراً من الحل للعديد من المشكلات التي يعاني منها الريف وفي أحد تقارير منظمة الفاو عن الأنشطة المتنوعة للمرأة الريفية أنها تعد مسئولة تماماً عن تغذية الأطفال خصوصاً في المراحل الحرجة للنمو،وبالإضافة إلي ذلك فهي

تعتبر مورد رئيسي للمنتجات الغذائية وإعدادها لبقية أفراد الأسرة وبصفة عامة فان هذا الطعام يكون من إنتاج الأسرة وقد أوضحت الأبحاث أيضاً أن المرأة تقضي وقتاً طويلاً للعمل كما تدر دخلاً يصرف في الاحتياجات المنزلية ودورها في هذا المجال أكبر بكثير من دور الرجل هذا بالإضافة إلي شرائها الطعام للأسرة من مالها الخاص وقد ذكر التقرير أيضاً أن نسبة مشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي في أفريقيا تبلغ من ٦٠ – ٨٠٪، وفي آسيا تبلغ ٥٠٪وفي أمريكا اللاتينية تبلغ مشاركتها ٤٠٪.

وللمرأة كذلك العديد من الأدوار الأخرى منها التنشئة الاجتماعية ورعاية الأطفال وجمع الحطب ونقل الماء إلي المنزل وطهي الطعام والمشاركة في إنتاج الطعام وتسويق المحاصيل والصناعات المنزلية، رعاية المحاصيل، رعاية الحيوانات.

وفي المناطق الريفية في البلاد النامية تعمل المرأة حوالي ١٦ ساعة في إنتاج وتسويق وإعداد الطعام وجمع الوقود والمياه والقيام بالأعمال المنزلية بالإضافة إلي تربية الأطفال ومع ذلك فأغلب النساء الريفيات لا يحصلن علي دخل من أعمالهن هذه وفي الحقيقة فالمرأة في البلاد النامية تعمل أكثر من الرجل بما يوازي الثلث ولا يحصلن إلا علي عشر أجر الرجل.

دور المرأة الريفية في التنشئة الاجتماعية:

من أهم تحديات المستقبل بناء جيل قادر علي تحمل أعباء التنمية ومسئولياتها، وقادر علي العطاء قويم الخلق وهنا يأتي أهم وأعظم أدوار الأسرة والمرأة لها الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية، ويعتبر دورها دوراً رئيسياً، لذا فان إعدادها وتنمية قدراتها كأم من أهم الأمور حتى تستطيع القيام بدورها كاملاً فالمرأة هي المربي والمعلم لأبنائها، وبقدر ما تعطي لهم من رعاية وتفهم وحنان بقدر ما

تؤثر في شخصياتهم ونظرتهم للمجتمع واستعدادهم للاندماج فيه والعمل من أجله كمواطنين صالحين،والمرأة هي التي تغرس في النشء السلوك الاجتماعي المقبول والسلوك البيئي السليم أي أنها البيئة الأولي في تنمية العنصر البشري وهو العنصر الذي لا ينضب وهناك علاقة موجبة مضطردة بين ما تعطيه المرأة للنشء وبين مستوي ثقافتها ودرجة تعليمها،فالتعليم يساعد علي تبني الاتجاهات الايجابية نحو المحافظة علي الصحة والتنمية البيئية، ويساعد علي اتباع الأسلوب العلمي السليم خلال استخدام الإنسان للموارد البيئية.

المرأة الريفية والإنتاج الزراعي:

تمثل المرأة نصف المجتمع، لكن الأمر يتغير إذا جاء الحديث عن دورها في الأنشطة الاقتصادية، بل إن دورها يتفاوت من نشاط اقتصادي لآخر حيث يمكن الإشارة إلي ما يلي: تمثل النساء نسبة ٤١٪ من العاملين بقطاع الزراعة والصيد،ولكن الإحصائيات لا تذكر كم من هؤلاء من العاملات الزراعيات وكم من مالكات الأراضي الزراعية، ولكن يمكن إعطاء مثال علي حجم حيازات الإناث في مصر عن طريق التعداد الزراعي العام وبه أهم المؤشرات الخاصة بحيازات الإناث بكل محافظة علي حدة، فمثلا يبلغ نسبة الحائزات الإناث في محافظة المنيا ٤.٥١ ٪ من إجمالي عدد الحائزين الطبيعيين بالمحافظة،وفي محافظة الغربية تبلغ نسبة الحائزات ١٠.٤٤ ٪ من إجمالي عدد الحائزين الطبيعيين بالمحافظة، وهذان مثالان من محافظتين إحداهما من الوجه البحري والأخرى من الوجه القبلي، ويعطيان مؤشراً علي أن النساء علي الرغم من أنهن نصف المجتمع سكانياً ولكن فيما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية فإنهن لا يمثلن ثقلا كبيرا الأمر الذي يجعلهن غير مؤهلات للحصول علي خدمات ائتمانية أو

عضوية في منظمات المزارعين التي يمكن أن تمكنهن من الحصول علي مدخلات تساعد علي ثبات أو تشجيع أنظمتهن الإنتاجية، ولكن فيما يتعلق بنشاط المرأة الزراعي فالأمر يختلف، فالمرأة عضو مشارك وفعال مع الرجل في العمليات الزراعية سواء كعمالة أسرية أو مؤجرة، وتختلف نسبة مشاركتها من محصول لآخر ومن عملية زراعية لأخرىوقد قامت وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في الزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي بعمل دراسة عام ١٩٩٥ لتقدير نسبة مشاركة المرأة في العمل في المحاصيل الزراعية المختلفة،أيضا دور المرأة يزداد كثافة وظهوراً كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة، وانخفض دخلها واعتمدت علي العمل العائلي وقد تعاظم دور المرأة الريفية الاقتصادي بعد هجرة الرجال للعمل الزراعي تاركين مسئولية ذلك للمرأة الريفية، ومن ثم تحملت عبء اتخاذ القرارات الإنتاجية في الزراعة، وخرجت تتعامل في مستلزمات الإنتاج وتسويق الحاصلات كذلك أصبح لها دوراً رئيسياً في تخطيط الاستهلاك العائلي وبرمجته الزمنية، ويذكر أن المرأة المعيلة تقوم بمعظم الأعمال الزراعية إذا كانت الحيازة التي تزرعها صغيرة كما أنها تقوم بمعظم العمل الضروري في الزراعة، وتتخذ المرأة القرارات بشأن العديد من عمليات ما بعد الحصاد مثل التخزين والتداول والتسويق كما أنها تقوم بمعظم الأنشطة المتعلقة بتصنيع الغذاء سواء علي مستوي الوحدات الصغيرة أو كعاملات بأجر في المصانع الزراعية الكبيرة.

المرأة الريفية والإنتاج الحيواني و الداجني:

إن المرأة الريفية هي المسئولة عن الإنتاج الحيواني في المنزل، فهي التي تقوم برعاية الحيوانات الزراعية الكبيرة،وتربية الحيوانات الزراعية الصغيرة كالأغنام والماعز،علاوة علي احتكارها الإشراف الفعلي على الإنتاج الداجني العائلي،

وتختلف أعمال المرأة باختلاف نوع الحيوان نفسه ويرتبط الإنتاج الحيواني ارتباطاً وثيقاً باستثماراتها الشخصية وأنشطتها، كما تشارك المرأة أيضاً في تمشيط الصوف وغزله وعمل بعض المصنوعات الجلدية كما أنها المسئولة عن تسويق هذه المنتجاتكذلك تقوم المرأة برعاية الحيوانات الكبيرة وتوفير العلف والماء لها وتنظيف الحظائر وتجميع الروث لاستخدامه كمصدر للطاقة وتصنيعه كسماد، وهي تقوم بهذه الأنشطة يومياً.

ويعد مجال تربية الدواجن المنزلية مصدراً أساسيا من مصادر دخل الأسرة الريفية، فالمرأة الريفية تمد السوق بنحو ٣٣٪ من الاحتياجات الاستهلاكية من لحوم الدجاج ونسبة أعلي من ذلك من لحوم الأصناف الداجنة الأخرى حيث تزيد النسبة عن ٩٠٪ للبط والأوز والرومي والحمام والأرانب، وفي الوقت الذي يعتمد فيه هذا النظام الإنتاجي علي المصادر المحلية في توفير شق هام من احتياجات العلف، يضاف إلي ذلك أن هذا النظام الإنتاجي تتحمل المرأة كامل أعبائه وتدبير احتياجات تمويله، إلي جانب أن هذا النظام الإنتاجي لم يحظي بأي لون من ألوان الدعم الحكومي إلا في حدود ضيقة لا تقارن بما يتم توفيره للنظام الإنتاجي التجاري،وهذا النظام المنزلي الريفي يخدم الفقراء من الريفيات ويساعدهن علي مواجهة أعباء المعيشة ومن ثم فان تربية الدواجن المنزلية في الريف المصري له دور حيوي وفعال في الحد من الفقر وخلق دخل للأسرة الريفية، وتنويع مصادر الدخل لها كما أن تربية الحيوانات الداجنة تعمل علي تحسين مستوي الأمن الغذائي للأسرة وتوفير الاحتياجات الغذائية لأعضائها، كذلك يعمل هذا النشاط علي المشاركة بصورة فعالة في توفير احتياجات الاستهلاك من اللحوم البيضاء علي المستوي القومي،إذ يغطي معظم احتياجات

الريف بالإضافة إلي نسب لا يستهان بها من احتياجات المدن بالإضافة لذلك فان هذا النشاط يسهم أيضاً في إنتاج بيض المائدة، ويشير كل ما سبق إلي الدور الايجابي والفعال الذي تلعبه المرأة الريفية في كونها بإمكانيات محدودة للغاية، وفي ظل ضعف أو غياب البرامج والسياسات الداعمة لجهودها في مجال تربية الدواجن المنزلية تقوم بتوفير أكثر من نصف احتياجات الاستهلاك للمجتمع من اللحوم البيضاء.

المرأة والموارد البيئية:

تعتبر النساء أشخاص مركزية في إدارة البيئة، ويتشابك دور المرأة في هذا المجال مع أدوارها الأخرى، فلها دور فى الحفاظ علي الموارد سواء طبيعية أو اقتصادية أو بشرية وتعد الاستفادة بالمخلفات الزراعية النباتية والحيوانية أحد المهام الايجابية التي تقوم بها المرأة الريفية بصورة دورية وتقوم باستثمار هذه المخلفات في العديد من الأغراض منها تسميد الأرض بسماد طبيعي جيد وآمن وغير ضار بصحة الإنسان، استخدام مخلفات الغذاء كغذاء للحيوان، الحفاظ علي الهواء والماء والتربة كموارد طبيعية من التلوث، وان كان هذا لا يمنع من قيام المرأة الريفية أحيانا ببعض الأنشطة التي تتسبب في تلوث البيئة ولكن هذا غالباً ما يعود لأسباب إما أن تكون خارجة عن إرادتها لعدم وجود بدائل، أو لنقص المعلومات لديها، وفي أحيان أخري يعود الأمر لأسباب اجتماعية.

بعض المشكلات التي تواجه المرأة الريفية:

لدي تناول قضايا المرأة الريفية، فانه من الواجب تناولها في سياقها الاجتماعي، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العام فقضايا المرأة ليست قضايا منفصلة عن سياقها الاجتماعي، والمحلي العام، إنما هي جزء منه، ومن المناسب في هذا الصدد

إلقاء نظرة علي موقع المرأة الريفية في إستراتيجية الزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧،حيث تقع الإستراتيجية في ١٤٢ صفحة وقد ورد ذكر المرأة الريفية بها مرتين الأولي في ص ١٣، في فقرة من أربعة أسطر كما يلي: أن دور المرأة الريفية في التنمية يمكن تعظيمه من خلال برامج محو الأمية وتشجيع المرأة علي عمل المشروعات الصغيرة التي تزيد من قدرتها علي الحصول علي عمل في مجالات الإنتاج الحيواني، التسويق والصناعات الصغيرة،كذلك يمكن زيادة القيمة المضافة للمنتج الزراعي،وزيادة الدخل بوحدة المعيشة الريفية بالريف المصري،وفي الموضع الآخر ص ١١٤حيث ذكر أن نسبة الأمية بين النساء الريفيات في مصر يبلغ ٦٣.٦ ٪، فإذا كان هذا هو موقع المرأة الريفية فى إستراتيجية الزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧ فمن غير المستغرب أن تعاني المرأة الريفية من المشكلات التالية:

١. ضعف ثقة المرأة الريفية بنفسها:فعلي الرغم من المجهود الكبير الذي تبذله المرأة الريفية في وحدة المعيشة وفي المزرعة، إلا أن هناك الكثير من النساء الريفيات يعانين من الإحساس بأنهن لا يقمن بأي شيء مهم، وأنهن دون المستوي، بالإضافة للعادات والتقاليد الريفية التي تعمل دائما علي ألا تعطي أهمية كبيرة لما تفعله المرأة، ولهذا الأمر تأثيره النفسي السلبي علي النساء الريفيات.

٢. ضعف قاعدة المعلومات الخاصة بالمرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة فمن الصعب قياس حالة المرأة الريفية بدون وجود بيانات سليمة وإحصائيات ومؤشرات مناسبة وبالتالي فان ضعف وقصور قاعدة المعلومات الخاصة بالمرأة الريفية يضعف من تخطيط التنمية لهذه الفئة ويضعف الأداء لها.

٣. الأمية: فمازالت نسبة الأمية بين النساء مرتفعة ففي إستراتيجية الزراعة المصرية الأخيرة تم تقدير الأمية بين النساء الريفيات بنسبة ٦٣.٦ ٪، وقد

تصل النسبة في بعض القري إلي ٨٠٪ أو أكثر، ويرجع عزوف الأسر عن إرسال بناتهن إلي المدارس لأسباب تتقدمها العادات والتقاليد التي تقلل من أهمية تعليم الفتاه، بالنظر إلي الدور الذي حدده المجتمع لها وقصره علي وظيفتها كزوجة وأم، كذلك فان تشغيل الفتاة أو المرأة بدون أجر في المنزل أو حقل الأسرة يغني عن الحاجة لتعليمها من وجهة نظر كثير من الأسر، يضاف إلي ذلك ارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم علي نحو ظاهر أو مستتر في ظل انتشار الفقر كما يساعد علي تفاقم مشكلة الأمية للمرأة غياب برامج متطورة وفعالة لمحو أمية المرأة والفتاة وقصور الجهود التطوعية والأجهزة الإعلامية عن القيام بدورها في توعية الأسرة بأهمية تعليم الفتاة وتركيز برامج التعليم علي محو الأمية الهجائية دون الأمية الثقافية، وهذا وضع خطير يهدد أساس تقدم المجتمع.

٤. الاتجاه إلي تحميل المرأة أعباء انتشار زيادة ظاهرة البطالة في فترة التحول: ففي إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي وعجز هيكل الإنتاج للدولة عن استيعاب كل الخريجين،وكذلك لم يقم القطاع الخاص بالتوسع الاستثماري المناسب لامتصاص قوي العمل المتاحة في سوق العمل، من هنا انتشرت البطالة، وقد خلق هذا المناخ بعض من يدعي أن علي المرأة أن تتحمل وحدها عبء هذه الظاهرة بمعني أن تنسحب من سوق العمل تاركة الفرصة للرجال.

٥. ضيق فرص المرأة في الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المتاحة: يؤدي تعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة إلي زيادة ثقتها بنفسها، ومن هنا يأتي الاهتمام بتقديم الدعم الاقتصادي للمرأة لتمكينها من القيام

بمشروعات صغيرة، وهناك بعض المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في الحصول علي هذه التسهيلات الائتمانية بعضها يرجع لتطبيق النظم والقوانين الائتمانية وهناك عوامل أخري ترجع للمرأة نفسها ولطبيعة المجتمعات التقليدية مثل:

- غياب المؤهلات الائتمانية الكافية التي تؤهل المرأة للحصول علي قروض، وغياب فرص التدريب مما يجعلها عرضة للاستغلال.
- ضعف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم...الخ مما قد يؤدي بالمرأة في أحيان كثيرة إلي استخدام القرض لمواجهة ظروف طارئة تلم بالأسرة مثل المرض.
- ميل المرأة إلي حصر نفسها في أنشطة تقليدية تزاولها داخل المنزل مما يحد من فرص نمو قدراتها الاقتصادية.
- العلاقات في الأسرة التي تسمح للذكور بالتدخل في إدارة المشروع والسيطرة علي دخله بالرغم من حصول المرأة علي القرض باسمها.
- الأمية والعجز عن الوفاء بإجراءات تقديم الطلبات.

وفي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة أكّدت الدراسة أن الآثار الاقتصادية التي تترتب على زيادة دخل الأسرة الريفية بإمكاناتها المحدودة تكون ملموسة فعلاً؛ فهم يبيعون البيض والديوك لأنها لا تبيض، أو يذبحونها في المنزل فتوفر المبالغ التي كانت ستُنفق في شراء اللحوم،ولا تكلفهم تربية هذه الدواجن كثيراً؛ لأنها تتغذى على فضلات الطعام في المنزل، وهم عادة يطلقونها في الشوارع أو على الأسطح فتلتقط ما يقابلها بجانب توفير الحبوب التي قد تكون موجودة في المنزل من محصول الأرض.

وتشير الدكتورة إلهام عبد الجليل الخبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية أن المرأة في القرى تقوم بعمل إنتاجي هام بجانب أعبائها المنزلية، ويتمثل هذا الإنتاج من مستخرجات الألبان والبيض والطيور، والمرأة بذلك تساهم بقدر إمكاناتها المحدودة في دخل الأسرة.

المرأة الريفية بين التهميش والتمكين

لقد كانت نظرية الإستثمار البشرى فى مجال الإقتصاد ومفاهيمها أكثر عمقا للأفراد، فتحولت إدارة الأفراد إلى إدارة للموارد البشرية أسوة بالموارد الأخرى مثل الموارد المائية، ومن هنا كان من الضرورى تبنى وجهات نظر جديدة تجاه الموارد البشرية تختلف عن وجهات النظر التقليدية، التى لم تدرك الأهمية الحقيقية والدور الأساسى الذى تلعبه الموارد البشرية فى إنجاح سياسات التنمية بصفة عامة وإن لم تتم إدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية فإنها تعد من أهم التحديات والعوائق الداخلية التى تقف حائلاً أمام عملية التنمية.

يعتبر الإفقار والتهميش للنوع الاجتماعى فى المجتمع المصرى هو محصلة لإنعكاسات تطبيق سياسات اقتصاد السوق، وتفاعلها بعضها مع بعض،ومع ميراث السياسات السابقة عليه ويمثل الإفقار والتهميش أبرز ملامح المجتمع فى العقد الأخير من القرن العشرين وزادت حدتهما فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وفى ذات الوقت هما الجذر للغالبية العظمى من المشاكل التى يعانى منها المجتمع سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى.

وكنتيجة لتشابك العوامل الوطنية والطبقية مع عامل النوع الاجتماعي صارت النساء من الفئات الشعبية فريسة للتمييز ضدهن، أولا بوصفهن منتميات إلى دولة تقع من الاقتصاد العالمي في موقع تبعية، ثم بوصفهن من الفئات الشعبية في

مجتمع يتسم بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي،كذلك بوصفهن نساء في مجتمع تسود فيه القيم والعلاقات المميزة ضد النساء فكان من المنطقي أن تعانين من النصيب الأكبر من تدهور أوضاع المعيشة.

ولما كانت مصادر الثروة الطبيعية والمادية تمثل قاعدة الإنطلاق فى أى عملية تنمية، إلا أن العنصر البشرى ممثلاً فى الخبرات والمهارات والكفاءات والقدرات الإنسانية يمثل قوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية، ومن هنا ظهر الإتجاه الحديث فى التنمية الذى يركز على ضرورة الإهتمام بتنمية الموارد البشرية كمدخل للتنمية الحقيقية من منطلق أن الإنسان هو غاية عملية التنمية،وفى نفس الوقت هو وسيلتها لذلك فإنه لايمكن إغفال الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأة بوصفها تمثل نصف القوى العاملة البشرية المتاحة فى عملية التنمية.

وبالرغم من تعرض المرأة الريفية إلى ظلم اجتماعى متعنت طوال تاريخها إلا أن هذه المرأة أدت ومازالت تؤدى دورها فى تحمل المسئوليات بشجاعة وصبر منقطع النظير، لذا يجب أن تتجة خطط التنمية الريفية نحو العمل على رفع مستوى المرأة الريفية وتطويرها ومعاونتها فى تنمية قدراتها وإمكانياتها كى تستطيع أن تقوم بمسئوليتها بالنسبة لأسرتها وعملها ومجتمعها الريفى بشكل عام.

كنتيجة طبيعية للأدوار المتعددة التى تمارسها المرأة الريفية فى حياة أسرتها وبالتالى مجتمعها، فإن دمج المرأة فى جهود التنمية الريفية وتعزيز فرص نجاحها فى أداء أدوارها سيكون حتماً مضاعفاً لقوة المجتمع وإستخداماً أكفأ لقواه البشرية، وإستكمالاً لشمول التنمية وتوازن إهتمامها فإن إستنهاض جهود التنمية للمرأة الريفية يعنى أن مفاهيم مشاركة أفراد المجتمع ستصبح جزءاً من

النسيج الثقافى لأبناء القرية، وذلك من خلال ما ستنقله إليهم الأم أثناء تربيتهم وتنشئتهم، وهو ما يضمن استمرار عائد التنمية المستمرة للمجتمع كله.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أنه على الرغم من ضخامة الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية فى البيت والأرض وإسهامها الوافر فى التعاون مع الرجل فى شتى مظاهر الإنتاج بالقرية، إلا أن دورها فى الشئون العامة بالقرية يكاد يكون معدوماً، حيث أن شكل وطبيعة البناء الإجتماعى الثقافى بالقرية المصرية لا يزال يحول دون إضطلاع المرأة الريفية بدور نشط فى الشئون العامة على إعتبار أن ذلك لايخصها ولايعنيها، حيث أن الشئون العامة من إختصاص الرجال، كما تقتضى بذلك توقعات الدور الإجتماعى وقواعد تقسيم العمل بين الجنسين فى الثقافة الريفية لذلك أصبح من الضرورى خلق الظروف المواتية لتضطلع المرأة بدورها، كما يجب العمل على إزالة المعوقات التى تحول دون تحقيقه أو تحد من قدراتها على أداءه.

استراتيجية تنمية المرأة الريفية

تعالج استراتيجية وزارة الزراعة الأمور التالية:

أولاً : المرأة والاقتصاد:

١. العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة دورات تدريب متخصصة وتشجيعها على استخدام الميكنة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي.

٢. العمل على رفع مستوى أداء المرأة في الإنتاج الحيواني بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة دورات تدريبية متخصصة وتشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة فى هذا المجال.

٣. تشجيع وتدريب المرأة على تأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة منها وكذلك تدريبها على عملية الحصول على القروض المصرفية لتمويل هذه المشاريع.

٤. إرشاد وتدريب المرأة الريفية على إنشاء الحدائق المنزلية والاستفادة منها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لغذاء الأسرة.

٥. السعي لإيجاد شروط ملائمة لوصول الخدمات الزراعية الحديثة للنساء.

٦. زيادة أعداد المرشدات وخاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة.

٧. زيادة الاستفادة من وسائل التكنولوجيا البسيطة خاصة في ميادين التعشيب، جمع المحاصيل، تعبئة المحاصيل، والمهام الأخرى التي تقوم بها المرأة في العمليات الزراعية، والعمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي والحيواني من بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال أنشطة الإرشاد المختلفة.

٨. القيام بمشاريع للوزارة لتشجيع النساء على استخدام جزء من منافع العملية الزراعية للاستثمار طويل المدى أو لتأمينها.

٩. دعم وتدريب المرأة على تسويق انتاجها الزراعي والحيواني والصناعي والزراعي بشكل مريح.

١٠. تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة عن طريق زراعة الحدائق المنزلية بالإضافة إلى رفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.

١١. إكساب المرأة المهارات اللازمة لإتقان الصناعات الريفية التقليدي منها والحديث كمصادر مدرة للدخل.

١٢. تشجيع النساء على الانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من أجل الاستفادة من عملية الإقراض وتشجيع العمل الجماعي المنظم.
١٣. تخصيص قسم من الأراضي غير المحررة المستصلحة) لتمليكها إلى النساء خاصة المعيلات لأسر.

ثانياً : المرأة والصحة:

أ- الطفولة والأمومة السليمة:

١. التركيز من خلال البرامج الإرشادية الصحية على الفئات الأكثر تعرضاً للإصابات كالأمهات الحوامل والأطفال.
٢. المشاركة في تنفيذ البرامج الهادفة إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات انسجاماً مع خطط الدولة بهذا الشأن.
٣. إرشاد المرأة حول كيفية الحفاظ على البيئة المنزلية وذلك بتجنب الحوادث المنزلية التي تحدث بسبب التعرض للتيار الكهربائي والمواد السامة والعقاقير والأدوات الحادة.
٤. تعريف الأم والأب بحقوق الطفل وضرورة مراعاتها.
٥. تشجيع النساء لممارسة الرضاعة الطبيعية للأطفال لمدة سنتين على الأقل وكذلك إعطاء الطفل لقاحاته التامة ومراقبة نموه بمراحله العمرية وإرشادها لزيارة المراكز الصحية هي وطفلها باستمرار.
٦. التنبيه لعدم ممارسة أي شكل من أشكال العنف والاستغلال على الطفل.
٧. إرشاد المرأة لأهمية تحقيق الانسجام العائلي والجو اللطيف بين أفراد العائلة كي ينمو الطفل بدون أية ضغوطات أو إعاقات نفسية.

وأما الأمومة السليمة فتتحقق بـ:

١. إرشاد المرأة الحامل إلى أهمية الخضوع إلى الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل واتباعها الأنظمة الغذائية المتوازنة والابتعاد عن التدخين أثناء فترة الحمل والتأكيد على أن تتم عملية الولادة بإشراف الطبيب أو القابلة.
٢. تثقيف النساء بالأمراض الخاصة بالنساء وأعراضها والوقاية منها وكذلك الأمراض التي تصيب الأم بعد الولادة والأمراض التي قد تصيب الأطفال وأعراضها والوقاية منها.
٣. تدريب ربات البيوت على التمريض في المنزل للعناية بأفراد الأسرة.

ب -السكن الريفي الصحي:

١. إرشاد المرأة لأهمية توافر الشروط الصحية للسكن مع إضاءة وتهوية وتوفير مياه نظيفة وشبكة صرف صحي... الخ.
٢. إرشاد المرأة لأهمية الفصل بين سكن المرأة والأماكن المخصصة للحيوانات.
٣. تعريف المرأة بالأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وأعراضها وطرق الوقاية منها.
٤. إرشاد المرأة لأهمية تخصيص أماكن للطبخ والحمام بشكل صحي ونظيف ومستقل.
٥. إرشاد المرأة إلى أهمية تعقيم مياه الشرب والتخلص من الفضلات والحشرات والقوارض.
٦. المشاركة الفعالة في تنمية وتنفيذ برامج القرى الصحية لما لها من أهمية.

د -الصحة والغذاء:

١. إرشاد المرأة إلى الطرق الصحيحة في طهي الطعام والتي تساعد على حفظ الفوائد الغذائية وعناصرها الهامة في هذا الطعام.
٢. تعريف المرأة بأهمية تناول الوجبات الغذائية المتوازنة والمتنوعة لتوفير العناصر الغذائية اللازمة لكافة أفراد العائلة من خلال تعريفها بمحتوى كل مادة غذائية من العناصر وتأثير نقصها على صحة الإنسان.
٣. إرشاد المرأة إلى أهمية مراعاة أصول النظافة خاصة للمواد التي تؤكل نيئة.
٤. تشجيع مساهمة المرأة في إنتاج الغذاء والعمل على زيادة كفاءتها في معالجة مواضيع الأمن الغذائي.

ثالثاً: المرأة والتعليم:

١. التنسيق مع الجهات المعنية بمسائل محو الأمية لوضع خطة لتعليم الكبار من النساء في ضوء استراتيجية الدولة في هذا المجال.
٢. المساهمة في تنفيذ برامج محو الأمية في الريف بغية التخلص من هذه المشكلة نهائياً خاصة لدى النساء.
٣. تضمين برامج الإرشاد ضرورة تعليم الفتيات على الأقل إلى مستوى التعليم الإلزامي.
٤. تشجيع الإناث الريفيات الراغبات في متابعة التعليم مابعد الإلزامي وإيلائهم العناية الكافية للارتقاء بواقعهم.
٥. استعراض مناهج الكليات والمدارس الزراعية لاستكشاف صور المرأة والرجل النمطية وإعادة صياغة هذه المناهج بحيث يتم إدراج النوع فيها.

٦. تشجيع النساء للانخراط في جميع مجالات التعليم الزراعي وعدم تخصيصها في بعض التخصصات التقليدية.
٧. التخطيط والتنفيذ لبرامج التعليم الوظيفي للنساء.

رابعاً: المرأة والبيئة:

١. رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة بدمج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية والمرافق الحيوية الأساسية.
٢. العمل على دمج المرأة الريفية في المساهمة فى مشاريع التنمية الهادفة إلى مكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر والحفاظ على الغابة.
٣. تعزيز إجراء البحوث والدراسات بالتعاون مع المؤسسات المعنية وطنياً وعربياً ودولياً حول دور المرأة في الحفاظ على البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإبراز دور المرأة في الحفاظ عليها.
٤. إرشاد المرأة لأهمية كيفية إقامة الحدائق المنزلية كأحد صمامات الأمان للبيئة.

خامساً: والمحور الاجتماعي:

١. إنشاء وحدات لرعاية الأطفال في كل قرية.
٢. إنشاء حضانات لرعاية الأطفال في المناطق الزراعية.
٣. التنسيق مع الجهات الأخرى لتأمين الخدمات للمرأة المياه النقية إلى المنازل، الصرف الصحي، استخدام المواقد الغازية.

٤. العمل على إزالة الفقر وأسبابه من خلال دمج المرأة في مشاريع التنمية والاستفادة منها.
٥. إعطاء المرأة فرص الاستفادة وإدارة المشاريع الخاصة من خلال تشجيع مشاريع المجتمعات المحلية والصندوق الدوار لقروض المرأة.
٦. إعداد وتنفيذ برامج لرفع وعي المرأة وتثقيفها حول بعض المسائل الاجتماعية المرتبطة بقيم تقليدية قديمة مثل غلاء المهور، زواج الأقارب،الطلاق، وعادات الزواج، النزعات العشائرية.

سياسات تطوير وتنمية المرأة الريفية

ان تطبيق سياسات لتنمية المرأة الريفية سيكون له آثار متنوعة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع الريفي فسوف يضيف إلى الطاقة الإنتاجية، وينمى القدرة الفكرية والثقافة للمرأة الريفية مما ينعكس أثره ايجابياً على التربية السليمة للأجيال، كما ينمى قدراتها على الإدارة الرشيدة لاقتصاديات المنزل، ويزيد من كفائتها في تعظيم القيمة المضافة وتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية،كما يساهم في خلق قيم بيئية وتنمية الشعور بالمسئولية الأجتماعية لهذا يمكن القول أن قيمة تنمية المرأة الريفية لها عائد اقتصادي واجتماعي وبيئي .

وتكتسب السياسات الموجهة لتطوير وتنمية المرأة الريفية أولوية متقدمة خلال المرحلة القادمة في إطار منظومة العمل الوطني المصري، وتستمد هذه الأولوية مبرراتها من اعتبارات موضوعية ترتبط من ناحية بعلاقتها بتوفير الاحتياجات الإنسانية للمرأة الريفية وتحقيق الطموحات التي تتبناها الدولة للإصلاح الاقتصادي والسياسي والنهضة بالمجتمع المصري ومن ناحية أخرى لارتباطها بالوفاء بالالتزام الوطني تجاه الأهداف الإنمائية للألفية .

ان المرأة الريفية لاتمثل شريحة سكانية متجانسة ولكنها تضم شرائح متباينة اقتصادية واجتماعية وثقافية وجغرافية وتفرض هذه التباينات على واضعي السياسات الإنمائية الموجهة للمرأة الريفية تبنى مجموعة متنوعة من البرامج للتدخل الإنمائي التي يمكن وصفها بالمدخل الرأسي لتنمية المرأة الريفية،هذا النهج الذي يهتم بتعميق التعامل متعدد الجوانب للنهوض الشامل بالمرأة الريفية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وبيئياً، حيث يفرض واقع الريف المصري الذي بلغ مداه في خلل العلاقة بين السكان والمكان،أن يكون التوجه هو تعظيم العائد من وحدة السكان المرأة الريفية على وحدة المكان،وهذا لاياتى إلا من خلال تحسين الخصائص النوعية للمرأة الريفية، للنهوض بكفاءتها من أجل تعظيم العائد من وحدة المكان المساحة الزراعية المحدودة.

الأهداف العامة لسياسات تنمية وتطوير المرأة الريفية :

تمثل سياسات تنمية وتطوير المرأة الريفية ركيزة أساسية لنجاح جهود تحقيق التنمية والتحديث للمجتمع المصري وتتبلور الأهداف العامة لتلك السياسات من منظورين هما -:

١- منظور الالتزام الدولي تجاه اهداف الألفية -:

حيث تهدف تلك السياسات إلى تعزيز القدرة المصرية على الوفاء بالالتزام الوطني تجاه اتفاقية الأهداف الإنمائية والمتمثلة في :

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع .

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي .

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

الهدف الرابع: تخفيض عدد وفيات الأطفال .

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفسية .

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية.

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية .

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

٢- منظور الأهداف الوطنية لتنمية المرأة الريفية :

حيث ترمى تلك السياسات إلى تعظيم قدرات المرأة الريفية في التعامل مع القضايا الملحة للعمل الوطني والمرتبطة بالمصالح العليا للدولة والتي يأتي في مقدمتها :

١- قضية الإصلاح الاقتصادي و الإصلاح السياسي .

٢- قضية التنمية بالمشاركة وتفعيل منظمات المجتمع المدني .

٣- قضية ضبط النمو السكاني .

٤- قضية تحقيق الأمن الغذائي .

٥- قضية التشغيل والحد من البطالة .

٦- قضية التصدير ومطابقة المواصفات القياسية للمنتجات .

٧- قضية الحد من التلوث والحفاظ على البيئة .

وبإيجاز تسعى السياسات إلى تحويل المرأة من أداة للتنمية إلى شريك وعنصر مؤثر ومحرك في جهود التنمية .

ثالثاً:- البرامج النوعية للتدخل الإنمائي لتحقيق الأهداف العامة لتنمية المرأة الريفية :

تتبنى لجنة المحافظات المنهج الرأسي في تنمية المرأة الريفية الذي يرتكز على

حزمة متكاملة من البرامج النوعية للتدخل الإنمائي التي تختلف في ترتيب أولياتها حسب طبيعة الاختلافات الإنمائية وطبيعة الاختلافات الإقليمية لوضع المرأة الريفية وشرائحها الاجتماعية والمهنية والثقافية بالمناطق الجغرافية، وينطلق هذا المنهج من قناعة كاملة بان تحسين المناخ الثقافي للمرأة الريفية ومحيطها الأجتماعى يعتبر مكوناً ضرورياً لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي وأن تأثير تحسين المناخ الثقافي للمرأة سيكون له عائد متزايد على التنمية الشاملة للمجتمع حيث تعتبر المرأة الريفية هي العصب الرئيسي في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري وقد اتفقت أراء الخبراء على أهمية البرامج النوعية التالية :

١- برنامج تنمية وتحسين المناخ الثقافي للمرأة ومحيطها الاجتماعي ويضم مجموعة من الأنشطة التي تسعى لتنقية الفكر والموروث الثقافي وتحديث الصورة الذهنية للمرأة عن ذاتها ونظرتها للحياة الأفضل في ظروف العالم المعاصر .

٢- برنامج دعم القدرة الاقتصادية للمرأة الريفية ويضم مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى زيادة فرص التمكين الاقتصادي للمرأة من حيث العمل والملكية وإتاحة الائتمان والقروض وفرص التسويق للمنتجات والصناعات الصغيرة .

٣- برنامج الدعم الفني وبناء القدرات ويتضمن مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى تقديم الإرشادات الزراعية وإتاحة التكنولوجيا الزراعية وتقديم برامج للتدريب في المجالات المتنوعة للنشاط الزراعي والحرفي والصناعات الصغيرة ومختلف الممارسات والمهارات اللازمة للتسويق والتصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي .

٤- برنامج دعم المشاركة الاجتماعية وتمكين المرأة الريفية، ويضم مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى تطوير وضع المرأة الريفية في الأسرة وفى إطار السياق الاجتماعى للمجتمع وتنشيط عضويتها في الجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط النوعية وتنظيم قوى المرأة في أشكال من التنظيمات التي تنهض برؤيتها ومسئولياتها تجاه القضايا الاجتماعية بجانب اهتماماتها الأسرية التقليدية .

٥- برنامج دعم خدمات الصحة الإنجابية والحالة الصحية العامة للمرأة الريفية ويضم مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها ومدها إلى كافة القرى والمراكز علاوة على خدمات الاستشارة الزواجية ورعاية الأم الحامل وعلاقات الزواج وخدمات الأمومة والطفولة .

٦- برنامج نشر وتنمية ثقافة الهجرة للمجتمعات الجديدة، ويضم هذا البرنامج مجموعة الأنشطة الرامية لتنمية دوافع النزوح إلى المجتمعات الزراعية المستحدثة بما يخدم سياسة الدولة في إعادة توزيع السكان كأحد المداخل المطروحة للحد من المشكلة السكانية وتخفيف العبء عن قرى الوادي القديم .

الآليات المقترحة لتحقيق الأهداف العامة :

١- تكثيف الجهود الموجهة لتنمية وعى الرجال وزيادة قناعاتهم بأن تنمية قدرات المرأة وإكسابها مهارات جديدة تساهم في تحسين نوعية الحياة، حيث أن تنمية المرأة الريفية لا يمكن أن تتم بمعزل عن قناعة الرجل وتشجيعه لها .

٢- توفير المقومات الفنية والإدارية والتنظيمية والإرشادية والتدريبية اللازمة لإنجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية والنظر لهذه المقومات في ضوء علاقتها التكاملية والتبادلية لتفادى المعوقات والمشكلات التي تواجه نجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية.

٣- تشجيع علاقات التعاون بين فروع المجلس بالمحافظات والجمعيات الأهلية والنقابات والروابط من اجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية .

٤- تخصيص مكون واضح في الميزانية العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية يتم بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بشئون المرأة .

٥- إيجاد منافذ للتسويق وتحسين العملية التسويقية والاهتمام بالتعبئة برتب مختلفة وأسعار متقاربة والاهتمام بالطرق السليمة في التداول والجمع والتعبئة وتوفير طرق النقل المناسبة وتنمية معرفة المرأة المنتجة بأصول ومبادى التسويق مع ضرورة العناية بعملية الفرز والتدريج وتوفير خدمات النقل والتخزين بالسعة والكيفية اللازمة، وأهمية توافر منافذ لتسويق منتجات النساء لان الافتقار إلى فرص التسويق الكافية يثبط دوافع النساء المنتجات من القيام بنشاط تسويقي أو إرتياد الأسواق حيث تشير النتائج إلى أن درجة قيام الريفيات بالأنشطة التسويقية تتعدى ال٥٠٪ مما يعكس دور المرأة في تسويق الأنشطة الإنتاجية الزراعية .

٦- تبنى برامج تشغيل للمرأة مقابل أجر وذلك دون الحاجة إلى مغادرة منزلها واستخدام شبكات الاتصالات الدولية لتحقيق ذلك .

العائد المتوقع للسياسات :

لاشك أن تنفيذ السياسات المطروحة بتلك الورقة له نتائج وعوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية سواء على مستوى القرية المصرية أو على المستوى القومي والدولي، ويمكن النظر إلى العائد المتوقع كمؤشر ودليل للمتابعة والتقييم لفاعلية تلك السياسات والتي يأتي في مقدمتها مايلى :

١- السيطرة على النمو السكاني من خلال التعامل الايجابي مع برامج تنظيم الأسرة وتبنى الحجم المناسب من حالات الإنجاب ٢-٣ .

٢- زيادة نسب التشغيل وخفض معدل البطالة .
٣- تقليل الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي .
٤- تناقص معدلات المواليد إلى مادون معدل النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للاسرة الريفية .
٥- زيادة نسبة الهجرة والاستقرار في المجتمعات الزراعية المستحدثة .
٦- زيادة اندماج القطاع الزراعي المصري في الاقتصاد العالمي ومطابقة المواصفات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الأعمال الزراعية .
٧- تقليل نسبة التلوث وزيادة العائد الاقتصادي لتدوير المخلفات .
٨- زيادة نسبة المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الريفية .
٩- زيادة الوعي بالثقافة الإنسانية المعاصرة .

معوقات تواجه المرأة الريفية

١- إرتفاع مستوى الأمية، والتى ترتب عليها إنخفاض القدرة على إكتساب المهارات التى تساعد على إكتساب التكنولوجيا الحديثة .
٢- رفض الزوج مشاركة الزوجة فى برامج التنمية.
٣- تقاليد المجتمع التى لاتسمح بمشاركة المرأة الريفية فى برامج التنمية .
٤- عدم توافر المهارات اللازمة للمشاركة فى الأنشطة .
٥- صعوبة التوفيق بين العمل بالمنزل والخروج للمشاركة، ورفض قيادات المشروعات مشاركة المرأة الريفية.

وفي دراسة للبنك الدولي عام ٢٠٠٠ بعنوان تقييم النوع الاجتماعي في مصر، أراد فريق العمل إلقاء الضوء علي الفروق الفاصلة بين حال الرجل وحال المرأة في المجالات المختلفة، ظهر بوضوح هذا الميل العام لتكدس النساء في

أقل القطاعات حظاً ودخلاً وحقوقاً، فبالرغم من إرتفاع نسبة مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل إلى ٢٢٪ من قوة العمل وتضاعفها عما كانت عليه، إلا أنها تستمر ضعيفة بالمقارنة بالعدد الكلي للإناث في الإحصاء العام، كما تستمر غير متوازنة في توزيعها بين الريف والحضر وكذلك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي تستمر المرأة تحصل علي النصيب الأصغر من الأجور والدخول التي تسمح لها بمواجهة أعبائها الأسرية المتزايدة.

وتؤكد الدراسة أنه من غير المتوقع أن تتلاشي حالة عدم التوازن هذه في التوزيع علي القطاعات في الفترة القريبة القادمة، أو حتي في الفترة ما بعد القريبة، ذلك لأن سوق العمل المصرية في حالة عدم ثبات وأنه في حالة تغير وحركة بسبب التغيرات الهيكلية التي تجري الآن علي الإقتصاد المصري، فالقطاع العام أحد القطاعات الاقتصادية الصديقة للمرأة، في حالة إنكماش فاسحاً مكانه للقطاع الخاص الذي يتعامل مع المرأة بريبة وبحرص شديدين.

إن الأدوار المتعددة للمرأة كعاملة ومستهلكة أو مدخرة وكذلك هشاشة وضعها فى الاقتصاد الوطنى بوجه عام، وفي سوق العمل بوجه خاص يعد من أهم الأسباب التي ربما تؤثر بشكل كلى أو جزئى على تدعيم الأسرة فى ظل أزمة مالية عالمية تداعياتها عليهن ثلاثة أضعاف تداعياتها علي الرجال، حيث بلغت نسبة البطالة بينهن نحو٥٢٪.

وإذا كانت البطالة ستصيب المرأة المصرية في سوق العمل فإن البطالة النسائية سوف ترتفع بشكل واضح في العالم كما أعلنت مؤخراً منظمة العمل الدولية، موضحة أن البطالة ستصل إلي٢١٠ مليون شخص بعد أن كانت١٩٠ مليون معظمهم من النساء نتيجة ضعف وضع النساء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي

في العالم كله، وسوف تعاني منها بشكل خاص النساء المصريات أصحاب المؤهلات المتوسطة لأن غالبيتهن يعملن بعقود عمل مؤقتة ونسبتهن تصل إلي٢٤٪، وأن٧٤٪ من النساء يعملن في الحكومة، وبالتالي إذا تأثرت الميزانية العامة للدولة فإنها سوف تلقي بتداعياتها علي هذه الفئة.

فنسبة الريفيين الذين تسجلهم البيانات والتي تشير القرائن إلي إحتلال المرأة العاملة فيها كماً كبيراً، لا تغطي بشكل كامل أو حتي جزئي واقع المرأة الريفية في مصر ولا تدخل في معاييرها الريفيات العاملات في الزراعة العائلية الصغيرة أو في الزراعات الأخري المسماة بالزراعة للإستهلاك أو تلك المنخرطات في القطاع غير الرسمي أو العاملات الريفيات بدون أجر، وعندما تسقط هذه المعايير العمالة النسائية المهمة هذه فإنها تسقط الإعتراف بدورها في الإقتصاد الزراعي وكذلك تسقط حقوقها علي المجتمع الذي تعيش فيه.

وعندما نشير إلي الصعوبات التي تواجه عمل المرأة الآن وفي المستقبل القريب فإن القطاع الخاص كقطاع واسع التركيب،يضم نسبة٥،٥٦٪ من مجمل عدد العاملات في مصر، لكن الخطورة أن ٦٢٪ من هذه النسبة تعمل في القطاع الخاص غير الرسمي أي القطاع الخاص العامل خارج الإطار القانوني، أي القطاع الذي لا يقدم للمرأة الحقوق المكفولة لها في قوانين العمل المختلفة ٠

وأخيراً إذا ما أردنا إحداث تنمية ريفية حقيقية فالبداية لابد وأن تكون مع المرأة الريفية التى تمثل شريك أساسى فى كل برامج ومشروعات التنمية، بل ومكون رئيسى قادر على تحقيق معدلات نمو سريعة ومتزنة جنباً إلى جنب بجوار الرجل فى كل قطاعات الاقتصاد الوطنى خاصة القطاع الزراعى إذا ما تم تهيئة ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى تمكنها من أداء عملها بكفاءة.

وعلى هذا الأساس فالقاعدة حتماً فى النهوض والارتقاء بأوضاع المرأة الريفية حيث ينبغى العمل على القضاء علي أميتها،وتحسين ظروف العمل المحيطة بها خاصة في الزراعة، والسماح لها بالحصول علي القروض، والعمل على تنمية مهاراتها في الزراعة، وتخفيف حدة فقرها، ودمجها في مسارات صنع القرار، والحد من كل أنواع التلوث في البيئة الريفية التى تضر بصحتها بشكل خطير،وتوفير الرعاية الصحية الجيدة فى الوقت والمكان المناسبين، والتأكيد على ضرورة ضمان حصولها على دخل مادى عادل يتفق مع الجهد الذى تبذله.